الأمم المتحدة

A/C.4/57/SR.6

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr :.General
10 January 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ميتلاند .....(جنوب إفريقيا)

المحتويات

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى) (تابع)*

البند ٨٠ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٨١ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

---

* بنود قررت اللجنة النظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-62057 (A)

0262057

البند ٨٢ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)*

البند ٨٣ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

---

* بنود قررت اللجنة النظر فيها معاً.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/57/23 (Part II, chaps. VI and IX-XI, Part II/Add.1 and Part III, chap. XIII, sects. D-F and H) and A/57/206; A/C.4/57/L.2 and L.4; A/AC.109/2002/CRP.2; Aide-memoire 1/02)

البند ٨٠ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/57/23 (Part II, chap. VIII, and Part III, chap. XIII, sect. A) and A/57/74)

البند ٨١ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/57/23 (Part II, chap. V, and Part III, chap. XIII, sect. B))

البند ٨٢ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/57/23 (Part II, chap. VIII, and Part III, chap. XIII, sect. C) and A/57/73; A/C.4/57/CRP.1)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/57/3, chap. VII. Sect. E)

البند ٨٣ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/57/90 and Add.1; A/C.4/57/L.3)

١ - **السيد مادينغا** (موزامبيق): رحب بقبول تيمور-ليشتي دولةً عضواً في الأمم المتحدة، وأبدى ملاحظة مفادها أنه يجب تمكين جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية من التمتع بحق تقرير المصير في المستقبل القريب. وقال إنه على الرغم مما فعلته اللجنة الخاصة للنهوض بإنهاء الاستعمار، ما زال للأمم المتحدة دور حاسم تؤديه في سياق العقد الدولي الثاني لإنهاء الاستعمار.

٢ - وقال إن وفده قلق جداً لعدم إحراز تقدم في الصحراء الغربية. وإن خطة الأمم المتحدة للتسوية ما زالت الإطار القانوني الوحيد الذي اتفق عليه الطرفان وأيده المجتمع الدولي والاتحاد الإفريقي، وأنسب طريقة لضمان تقرير المصير. وأضاف أن موزامبيق تحث الطرفين على التعاون مع المبعوث الشخصي للأمين العام ومع ممثله الخاص لكي يتسنى تنفيذ مختلف مراحل خطة التسوية والتغلب على الصعوبات الباقية. ومن المؤكد أن الوقت قد حان لأمر بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بإتمام عملية تحديد الهويات بسرعة للتمكين من إجراء استفتاء حقيقي حر ونزيه وذي معنى.

٣- وقال إن موزامبيق تتطلع قدماً إلى اليوم الذي لا يبقى فيه على جدول أعمال اللجنة الرابعة أقاليم تابعة، وإنما تركز على المساعدة الدولية للدول المستقلة حديثاً.

٤- **السيد توريه** (غينيا): قال إن تقرير المصير واستقلال البلدان والشعوب المستعمرة هما المبدآن الأساسيان اللذان تعمل الأمم المتحدة بموجبهما لتشجيع آمال الشعوب التابعة وتمكينها من اختيار واحد من ثلاثة خيارات وضعتها الجمعية العامة في قرارها ١٥٤١ (د-١٥). وأضاف أن اللجنة الخاصة، التي تعمل بمثابرة، تستحق الاعتراف بفضل كبير في تحقيق التقدم الذي حدث. ومع ذلك أبدت الأمم المتحدة، لدى إعلانها العقد الثاني، إدراكاً لوجود عمل ما زال ينبغي لها أن تقوم به.

٥- وفيما ينعلق بمسألة الصحراء الغربية، قال إن غينيا تؤيد بلا تردد حلاً سياسياً يتفق مع قرار مجلس الأمن ١٤٢٩ (٢٠٠٢). وهي تشجع الأمين العام ومبعوثه الشخصي على متابعة جهودهما لإيجاد مخرج مقبول من نزاع طال أمده أكثر مما ينبغي. وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي بأسره أن يفعل أكثر مما فعل حتى الآن لإيجاد عالم تسوده الحرية والسلام والأمن.

٦- **السيد أبيبي** (إثيوبيا): قال إن تأسيس تيمور-ليشتي يشهد بدور الأمم المتحدة الحاسم في نضال الشعوب لتحقيق مصيرها وإنهاء الحكم الاستعماري. ومع ذلك مما يثير الإزعاج أنه بعد مرور ٤٠ سنة على الإعلان ما زال هناك ١٦ إقليماً غير متمتعة بالحكم الذاتي لم تمارس حقها في تقرير المصير؛ وما زال يؤمل أن يؤذنَ العقد الثاني لإنهاء الاستعمار باكتمال القضاء علىالاستعمار. وينبغي أن تعمل الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والدول القائمة بالإدارة أن تظل تعمل على ضمان نتائج مستدامة تكون فيها مصلحة الشعوب المعنية، كما فعلت اللجنة الخاصة ونيوزيلندا في حالة توكيلاو. وإن خطة اللجنة الخاصة لوضع برامج عمل كل واحد من هذه الأقاليم، على أساس كل حالة على حدة، تبعث على الأمل.

٧- وفي إفريقيا، قال إن الصحراء الغربية هي الإقليم المستعمَر الوحيد الذي ما زال باقياً وإنه آن الأوان لإجراء استفتاء نزيه تمشّياً مع خطة التسوية وكما اتفق الطرفان المعنيان. وإن الحل الوحيد القابل للبقاء هو ممارسة الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير.

٨- **السيد أويرازون** (إسبانيا): أشار إلى مسألة جبل طارق فقال إن من دواعي سروره أن يقول إن حكومتَي إسبانيا والمملكة المتحدة ظلتا تجريان مفاوضات مكثفة، كما حثتهما الجمعية العامة، لحل كل خلافاتهما بشأن جبل طارق. وفي اجتماع وزاري عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٢، اعتُمِدَ بلاغ صحفي مشترك يؤكد هدفهما المتمثل في تجاوز خلافاتهما وضمان مستقبلٍ آمنٍ يستطيع فيه جبل طارق أن يحافظ على طريقة حياته وتقاليده، ويحافظ على ازدهاره ويَزيدَهُ، ويجني كامل فوائد التعاون المتبادل المفيد في جميع الميادين، بما في ذلك منطقة كامبو. وفي شهر آذار/مارس ٢٠٠٢، أيد الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي المفاوضات الجارية. ومنذ ذلك الحين، أجريت محادثات أخرى على مستويات مختلفة، بما فيها اجتماع وزاري عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تأكَّدَ فيه من جديد الهدف المشترك، المتمثل في حل كل الخلافات بينهما.

٩- في أثناء المفاوضات كان كبير وزراء جبل طارق يُدعى إلى المشاركة، على أساس صيغة "عَلَمين اثنين وثلاثة أصوات" مع إبداء صوته المستقل كجزء من الوفد البريطاني؛ غير أنه لسوء الحظ لم يقبل بعدُ هذه الدعوات. وبدلاً من ذلك قام من جانب واحد، ودون موافقة المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة بتحضيرات لإجراء استفتاء يفتقر إل كل أساس قانوني. وينبغي ملاحظة أن هذه المبادرة تخالف القرارت السنوية للجمعية العامة في هذه المسألة، التي حثت دائماً على إجراء مفاوضات بين حكومتَي إسبانيا والمملكة المتحدة.

١٠- وقال إن وفده يؤكد من جديد عزمه على العمل بصورة بناءة للتوصل إلى اتفاقية شاملة. وبالإشارة إلى البيانات التي أدلى بها كبير وزراء جبل طارق وزعيم المعارضة أمام اللجنة الخاصة مؤخراً، أشار إلى أن موقف إسبانيا لم يتغير بأي شكل كان، وذلك تمشّياً مع مبادئ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بخاصةٍ مبدأ السلامة الإقليمية.

١١- **السيد تينلاين** (المملكة المتحدة): تكلم ممارساً لحق الرد، فقال إن المحادثات في بريطانيا وفي إسبانيا قد حققت

تقدماً كبيراً نحو إيجاد حل لنزاع طال أمده. وقد اتفقت الحكومتان على مبدأ السيادة المشتركة، وهي إنجاز تاريخي. وإن الاستفتاء الذي يجري تنظيمه الآن في جبل طارق مبادرة محلية ليس لحكومته أي ضلع فيها. وحيث إنه لم تُطرح أي مقترحات للتصويت عليها، ليس من الواضح أي غرض سيخدمه هذا الاستفتاء. غير أنه نظراً إلى أن أي تغيير في دستور جبل طارق يمكن أن يدفع إلى تشريع أولي في المملكة المتحدة، فإن الحكومة البريطانية تتوقع أن تشرف على تنظيم وتوقيت أي استفتاء لهذه الغاية.

١٢- وقال إن مبدأ موافقة شعب جبل طارق مبدأٌ أساسي في نهج الحكومة البريطانية بشأن مستقبل جبل طارق. وحالما يتم التوصل إلى تسوية شاملة مع إسبانيا، ستطرح هذه التسوية على شعب الإقليم في استفتاء.

١٣- **السيد غاسبر مارتنز** (أنغولا): قال إن إتمام عملية إنهاء الاستعمار كان واحداً من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة منذ نشأتها. وإن مثابرة الأمم المتحدة مكّنت شعب تيمور-ليشتي من تحقيق حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وبعد ذلك نالت تيمور - ليشتي استقلالها وانضمت إلى الأمم المتحدة بوصفها الدولة العضو الحادية والتسعين بعد المائة. وأضاف أن أنغولا، منذ أول يوم تقضيه كدولة مستقلة، كانت مدافِعة قوية عن النضال المشروع لشعب تيمور-ليشتي. وهو لذلك سعيد لرؤية تلك الجمهورية الجديدة ممثلة في أسرة الأمم. وقال إن التقدم المحرز في إنهاء الاستعمار، وإن كان أمراً يستأهل الترحيب، قَصَّر عما كان متصوَّراً في خطة العمل للعقد الثاني لإنهاء الاستعمار.

١٤- وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، قال إن وفده يرغب في أن يؤكد من جديد تأييده لقرار مجلس الأمن ١٤٢٩ (٢٠٠٢)، الذي أكد صحة خطة التسوية، ولاتفاقات هيوستن وسائر قرارت مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، التي تدعو إلى إجراء استفتاء حر ونزيه بغية تحقيق حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. وأضاف أن عدم تحقيق تقدم في الصحراء الغربية يشكل عقبة أمام تحقيق سلام دائم في المنطقة، وحل النزاع الذي يؤثر في أحوال المعيشة هناك. وقال إن وفده يحث الطرفين على انتهاز الفرصة لتحقيق تقدم ذي معنى نحو السلام الدائم في منطقة المغرب بأسرها ويدعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ القرار ١٤٢٩ (٢٠٠٢)، الذي هو الوثيقة الوحيدة التي وافق عليها الطرفان في النزاع وانعكس فيها التوافق الذي حققه المجتمع الدولي.

١٥- وفي الشرق الأوسط، قال إن ظهور العنف من جديد يمكن أن يقوض الجهود المبذولة نحو إيجاد تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية والأزمة الإسرائيلية-العربية. وإن وفده يناشد الأطراف المتحاربة أن تعود إلى مائدة المفاوضات لالتماس حل يفي بالمصالح السياسية والأمنية لجميع سكان المنطقة.

١٦- واختتم كلمته بالقول إن وفده مستعد للتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإحقاق تقرير المصير للأقاليم التي ما زالت تحت الاحتلال.

١٧- **السيد تشودري** (باكستان): قال إنه على الرغم من أن عدد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد انخفض إلى ١٦ إقليماً، ما زال هناك قدر كبير من العمل ينبغي عمله بدقة وقصد، وإن المسؤولية تقع على عاتق الجميع. فالدول القائمة بالإدارة يجب أن تواصل العمل في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف المتفق عليها. وقال إنه يرحب أيما ترحيب بالتزام نيوزيلندا بممارسة شعب توكيلاو لحق تقرير المصير، ويثني على فرنسا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة لمشاركتها في الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدت مؤخراً في فيجي.

١٨- وفي مسألة الصحراء الغربية، قال إن وفده يؤيد مبدأ تقرير المصير ومبدأ تنفيذ كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذاً ليس انتقائياً. وينبغي أن يكون في الإمكان — بالمساعدة المستمرة من الأمين العام عن طريق مبعوثه الخاص — التوصل إلى حل ودي مقبول لدى الطرفين في النزاع .

١٩- وأضاف أنه يوجد في صُلب عملية إنهاء الاستعمار المبدأ الأساسي الذي يوجد في الميثاق وفي الإعلان المعني بإنهاء الاستعمار، وهو أن الشعوب الواقعة تحت حكم أجنبي لها حق في تقرير المصير غير قابل للتصرف.

٢٠- هناك منطقتان إقليمتان في العالم تترك فيهما الاستعمار، حتى بعد الاستقلال، تَرِكَةً مُرَّة من الاحتلال الأجنبي والنزاع. فمنذ أكثر من نصف قرن وشعبا كشمير وفلسطين محرومان من حقهما في تقرير المصير؛ وإن جدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق بإنهاء الاستعمار لن يكمل دون حل هاتين القضيتين. وقال إن باكستان تحثُّ بكل قوة على تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ففي حالة ولاية جامو وكشمير، طلب قرارا مجلس الأمن ١٩٥١ و١٩٥٧ إجراء استفتاء برعاية الأمم المتحدة يعرب فيه السكان بحرية وحياد عن إرادتهم. وأي إجراء تتخذه الجمعية التأسيسية للولاية لتقرير شكل وانتماء الولاية بأسرها أو أي جزء منها في المستقبل لن يكون متفقاً مع المبادئ المبينة في هذين القرارين. وأضاف أن باكستان ما زالت ملتزمة بتسوية النزاع حول كشمير تسوية نهائية وفقاً لرغبة شعب كشمير وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وما زالت ملتزمة بحوار ذي معنى لمعالجة هذا النزاع الأساسي في جنوب آسيا، الذي منع المنطقة لوقت طويل من تحقيق إمكانياتها الحقيقية.

٢١- **السيد جانغ** ييشان (الصين): قال إن الأمم المتحدة منذ نشأتها علقت أهمية على مساعدة البلدان والشعوب المستعمرة العديدة على ممارسة حقها في تقرير المصير، والنضال لتحقيق استقلالها، وأن ذلك حقق نتائج مجزية. وإن مشاركة عدد كبير من البلدان المستقلة حديثاً في الشؤون الدولية عزز عالمية الأمم المتحدة تعزيزاً كبيراً. وأعلن عن ترحيبه الحار بانضمام تيمور-ليشتي إلى صفوف هذه الدول.

٢٢- غير أن عملية إنهاء الاستعمار لم تكتمل. ويلزم بذل جهود مشتركة من الأمم المتحدة وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بإدارتها، وينبغي أن تكون هذه الدول أكثر فعالية في إيجاد الأحوال اللازمة لتقرير المصير. وعليها أن تضمن أن الشعوب الواقعة تحت إدارتها تعرف كل حقوقها، وأن توفِّر لهذه الشعوب المعلومات اللازمة في حينها، وأن تقبل بعثات الأمم المتحدة الزائرة للأقاليم. وأضاف أن توكيلاو كانت مثالاً ممتازاً للتعاون بين اللجنة الخاصة والدولة القائمة بالإدارة، ولفائدة البعثات الميدانية في فهم الوضع على الأرض فهماً أفضل.

٢٣- وأشار إلى أن معظم الأقاليم الباقية أقاليم صغيرة وأن بيئتها هشة للتنمية. ولذلك قال إنه يجب على الدول القائمة بالإدارة أن تضمن تنمية المجتمع والاقتصاد والثقافة والتعليم في الأقاليم تنمية متوازنة، في الوقت الذي تحمي فيه السكان والموارد الطبيعية.

٢٤- **السيد أوسي** (غانا): قال إن ضمير المجتمع الدولي في محنة لأنه بنهاية العقد الدولي الأول لإنهاء الاستعمار، كان ١٦ إقليماً ما زالت لم تتمتع بالحكم الذاتي. ومما يدعو إلى الأسف أكثر من ذلك أن شعوب هذه الأقاليم قدمت أدلة كافية — من خلال التماساتها المقدمة إلى الأمم المتحدة مراراً وتكراراً - على أنها تتوق إلى تقرير المصير والاستقلال. غير أن هذه الحالة كانت انعكاساً لعدم استعداد الدول القائمة بالإدارة للانصياع لقرارت الجمعية العامة ذات الصلة أكثر مما هي انعكاس لتقصير المجتمع الدولي.

٢٥- وقال إن إعلان الجمعيةالعامة في قرارها ١٤٦/٥٥ الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ عقداً دولياً ثانياً لإنهاء الاستعمار بعث في النفوس من جديد آمالاً في تحقيق الرؤية الواردة في خطة العمل. غير أن وفده يعتقد أن الأهداف المرسومة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا رفضت الدول الأعضاء، وبخاصة اللجنة الرابعة، أي قبول بالتراخي وركزت على القضايا التي توحدها بدلاً من تلك التي تسبب تفرُّقها.

٢٦- وقال إن الكثير يتوقف على اللجنة الخاصة. وإن وفده يرحب ببيان مقرِّر اللجنة الخاصة ولاحظ مع الارتياح أن تلك الهيئة ظلت تعمل في إطار العقد الثاني وتوصيات خطة العمل لزيادة التعاون مع الدول القائمة بالإدارة. وأعرب عن سروره إذ يحيط علماً بالاتصالات الرسمية وغير الرسمية التي أجريت بين اللجنة الخاصة ووفود فرنسا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ورحب على وجه الخصوص بمدى التعاون بين اللجنة الخاصة ونيوزيلندا، التي التزمت التزاماً واضحاً، نصاً وروحاً، بالقرارات التي تعتمدها الجمعية العامة كل سنة بشأن إنهاء الاستعمار. وفي الوقت نفسه يلزم اتخاذ نُهُجٍ جديدة لبناء الثقة وتشجيع التعاون بين اللجنة الخاصة والدول الأخرى القائمة بالإدارة.

٢٧- وأضاف أن وفده يحث جميع الدول الأعضاء والأطراف المعنية مباشرة بشؤون الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على الاعتراف بأولوية مصالح الشعوب الأصلية واحترام رغباتها في الاستقلال وإبداء الإرادة السياسية اللازمة والمرونة في مفاوضات تؤدي إلى استقلال تلك الأقاليم. وأضاف أن وفده سيواصل بدوره التعاون مع مكتب اللجنة الرابعة بشأن ما يلزم عمله مستقبلاً. وفي الختام أعرب عن رغبته في تهنئة تيمور-ليشتي على استقلالها والترحيب بوفدها في اللجنة.

٢٨- **السيد أوكيو** (الكونغو): قال إن وفده يؤيد الاستنتاجات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة تأييداً تاماً، وكذلك عدداً من المقترحات التي قدمتها البعثات الزائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأضاف أن تحقيق أهداف العقد الدولي الثاني لإنهاء الاستعمار (الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠) يتطلب تأييد المجتمع الدولي بأسره؛ غير أن تنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار فقد زخمه على مرِّ السنين. وإن وفده قلق على مصير الأقاليم الستة عشر الباقية التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ويعتقد بأنه لا يوجد أي شيء يبرر عدم القيام بأي عمل في هذا الصدد. وأضاف أنه إذ شارك في الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بإنهاء الاستعمار، التي عقدت في هفانا في عام ٢٠٠١، فَهِمَ إلحاح الحاجة إلى مساعدة هذه الشعوب التي ما زالت تحت السيطرة الاستعمارية.

٢٩- وقال إن استقلال تيمور-ليشتي، بلا شكٍّ، واحد من أكبر إنجازات المنظمة في مجال إنهاء الاستعمار. ويجب تكملته بتقديم تأييد كبير للدولة الفتية. وإن الكونغو، التي أيدت شعب تيمور-ليشتي رغم بعد المسافة بين البلدين، مستعدة لاستطلاع الطرق والوسائل للتعاون بين الدولتين تعاوناً يعود بالمنفعة على الطرفين.

٣٠- وقال إن الصحراء الغربية هي الإقليم الوحيد الذي ما زال غير متمتع بالحكم الذاتي في القارة الإفريقية. وإن وفده يؤيد إيجاد حل عادل ودائم وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ويأمل أيضاً أن يرى تسوية سلمية بالتفاوض للنزاع على السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس)، ويحث حكومتَي الأرجنتين والمملكة المتحدة على بذل كل جهد ممكن لتحقيق ذلك.

٣١- **السيد الزياني** (البحرين): قال إن رؤساء الدول أو الحكومات كرَّسوا أنفسهم من جديد، في إعلات الألفية، لإعلان إنهاء الاستعمار. وإن كون العقد الدولي الأول لإنهاء

الاستعمار لم يحقق أهدافه لا ينتقص من قيمة إعلان العقد نفسه، لأنه قبل بضعة عقود من تاريخه كان يبدو من غير الواقعي على الإطلاق أن يحلم أحد بتحقيق أهدافه. وقد نبع دور الأمم المتحدة في هذا الصدد من الميثاق نفسه، الذي أعلنت فيه شعوب العالم إيمانها بالحريات الأساسية وكرامة الأنسان، التي تلغيها السيطرة الاستعمارية. وكانت كل الأسباب تدعو إلى الأمل في أن يحقق العقد الدولي الثاني أخيراً الهدف المشترك المتمثل في إنهاء الاستعمار كله إنهاءً مبرماً.

٣٢- **السيد موليكو** (ليسوتو): قال إن بهجة احتفال بلده بالاستقلال في مثل ذلك اليوم قبل ٣٦ سنة شابها أسف بلده العميق لكون إقليم واحد في إفريقيا ما زال غير متمتع بالحكم الذاتي، ذلك الإقليم هو الصحراء الغربية. وإن وفده يؤيد تأييداً تاماً كل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الداعية إلى إنهاء استعمار ذلك الإقليم بتنفيذ خطة التسوية وإجراء استفتاء حر وعادل دون إبطاء. وأثنى على جهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي لتحقيق هذه الغاية، وعلى عمل اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار. وأضاف أن وفده يرحب بتيمور-ليشتي باعتبارها الدولة العضو الحادية والتسعين بعد المائة، ويأمل أن يتبع استقلالَها بسرعة استقلالُ الصحراء الغربية.

٣٣- **السيد فيس - أيمي** (هايتي): قال إن هايتي، التي تحملت معاناة الاستعمار لأكثر من ثلاثة قرون، تتعلق تعلُّقاً قوياً بمبدأ تقرير المصير وتؤيد قرار الجمعية العام ١٥١٤ (د-١٥). وترحب بتحقيق تيمور-ليشتي استقلالها وتعترف بجهود اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار في ذلك الكفاح. وتنوِّه أيضاً بالعلاقة الخاصة بين نيوزيلندا وتوكيلاو وتأمل أن تكون نيوزيلندا قدوةً للدول الأخرى القائمة بالإدارة. ولتحقيق أهداف العقد الدولي الثاني، يدعو وفده الدول القائمة بالإدارة إلى أن تمهد السبل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لإنهاء استعمار الأقاليم الباقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٣٤- وقال إن هايتي، التي قامت بالثورة الوحيدة الناجحة في التاريخ ضد الاستعمار والعبودية والتمييز العنصري ستحتفل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بعيد استقلالها المائتين. وقال إن حكومته وشعبه يودّان أن يقترحا إعلان تلك السنة "سنة دولية للاحتفال بذكرى الكفاح ضد العبودية ولإلغائها". ويأمل أن يؤيد المجتمع الدولي اقتراحهما.

٣٥- **السيد لامبا** (ملاوي): رحب بتيمور-ليشتي باعتبارها أحدث دولة عضو في الأمم المتحدة، وقارن بين وضعها ووضع الصحراء الغربية، حيث تولّت دولةٌ استعمارية أخرى المسؤولية بعد رحيل المستعمرين الأوائل. وقال إن وفده مقتنع بأن خطة الأمم المتحدة للتسوية هي الوسيلة الوحيدة الفعالة لضمان تقرير المصير والاستقلال لشعب الصحراء الغربية. وحث كلا الطرفين في النزاع على التعاون تعاوناً تاماً مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي وممثله الخاص في تنفيذ مختلف مراحل خطة التسوية، ودعا المجتمع الدولي إلى تأييد هذا الجهد.

٣٦- وقال إن وفده قلق جداً لتدهور الوضع في الشرق الأوسط، لا سيما فيما يتعلق بقضية فلسطين. وأعرب عن تأييده لإعلان المنظمات غير الحكومية وخطة عملها اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني لدعم الشعب الفلسطيني، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة يومي ٢٣ و٢٤ أيلول/سبتمبر. ويجب بذل جهود قوية لوقف العنف وتشجيع الجانبين على مواصلة العمل على تحقيق تسوية بالتفاوض. وحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على إدانة العنف في المنطقة. واضاف أن وفده سيواصل تأييد كل المقترحات الدولية لإيجاد تسوية بالتفاوض تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة. ودعا الطرفين في النزاع إلى العودة

إلى مائدة المفاوضات وأكد الحاجة إلى تأييد دولي لهذه الغاية.

٣٧- **السيد فال** (السنغال): أثنى على جهود الذين يحاولون حل مسألة الصحراء الغربية بالتفاوض. وقال إن السنغال، التي كان لها تاريخ مشترك مع المغرب منذ قرون وأن هناك علاقات مثمرة بينها وبين المغرب، تعتقد بأن أي شكل من أشكال البلقنة، والتفرقة والانحلال، على الصعيد الوطني أو دون الإقليمي، سيشكل تهديداً لاستقرار المنطقة. وأضاف أن المغرب أعربت عن رغبتها في التفاوض على أساس مسودة الاتفاق الإطاري (S/2001/613, Annex I) والتعاون التام مع جميع الأطراف. وقال إن مشروع القرار الذي اعتمد بالتوافق (A/C.4/57/L.2) في مسألة الصحراء الغربية، شأنه شأن قرار مجلس الأمن ١٤٢٩ (٢٠٠٢) يؤكد من جديد أن خطة التسوية هي التي تعَد بحل عادل ودائم يفيد منطقة المغرب بأسرها ويبشر بخير للمستقبل. وحثَّ اللجنة على انتهاز الفرصة الثانية التي يعرضها مجلس الأمن وتعتمدها.

الإجراء المتخذ بشأن مشاريع القرارات

مشروع القرار الأول المتعلق بالمعلومات المرسلة، بقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة، من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المقدم بموجب البند ٨٠ من جدول الأعمال (A/57/23 (Part III), chap. XIII, sect. A)

٣٨- أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، إستونيا، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية — الإسلامية)، إيرلندا، آيسلندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلغاريا، بليز، بنما، بوتسوانا، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب إفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، عمان، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، الفلبين، فترويلا، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاركيا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، يوغوسلافيا، اليونان.

الممتنعون:

إسرائيل، فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

٣٩- اعتُمِدَ مشروع القرار الأول بأغلبية ١١٨ صوتاً مقابل لا شيء، وامتناع أربع دول عن التصويت.

---

* أبلغ وفد لاتفيا اللجنة فيما بعد أنه لو كان حاضراً لصوَّت بتأييد مشروع القرار.

٤٠- **السيد تينلين** (المملكة المتحدة): تكلم في تعليل التصويت بعد التصويت فقال إن المملكة المتحدة امتنعت عن التصويت على مشروع القرار كما فعلت في السنوات السابقة. وإنها لم تعترض على القضية الرئيسية لمشروع القرار وستمضي في الوفاء بالتزاماتها المعنية وفاءً تاماً فيما يتعلق بأقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار. غير أنها تعتقد أن قرار ما إذا كان إقليمٌ غيرُ متمتع بالحكم الذاتي قد وصل إلى مستوى من الحكم الذاتي يكفي لإعفاء الدولة القائمة بالإدارة من التزام إرسال معلومات بمقتضى المادة ٧٣ هـ من الميثاق، هو في نهاية المطاف من شأن حكومة الإقليم والدولة القائمة بالإدارة المعنية، لا من شأن الجمعية العامة.

مشروع القرار الثاني المتعلق بالأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المقدم بموجب البند ٨١ من جدول الأعمال (A /57/23 (part III), chap. XIII, sect. B)

٤١- أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، إستونيا، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، آيرلندا، آيسلندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلغاريا، بليز، بنما، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب إفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، عمان، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، الفلبين، فترويلا، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاركيا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن يوغوسلافيا، اليونان.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة.

الممتنعون:

فرنسا، المملكة المتحدة.

٤٢- اعتمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ١٢٢ صوتاً ومعارضة اثنين، وامتناع دولتين اثنتين عن التصويت.

مشروع مقرر بشأن الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها، المقدم بموجب البند ١٩ من جدول الأعمال (A/57/23 (Part III, chap. XIII , sect. H)

٤٣- أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية — الإسلامية)، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بروني دار السلام، بليز، بنما، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب إفريقيا، جيبوتي، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، شيلي، الصين، عمان، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، الفلبين، فترويلا، فييت نام، قبرص، قطر، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاركيا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليسوتو، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، هايتي، الهند، اليمن.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، إيرلندا، آيسلندا، البرتغال، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، غامبيا، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كندا، لاتفيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، يوغوسلافيا، اليونان.

الممتنعون:

بلغاريا.

٤٤- اعتمد مشروع المقرر بأغلبية ٨٠ صوتاً مقابل ٤١، وامتناع دولة واحدة عن التصويت.

٤٥- **السيدة نيلسين** (الدانمرك): تكلمت تعليلاً للتصويت باسم الاتحاد الأوروبي، فقالت إن الاتحاد الأوروبي بدأ قبل بضع سنوات حواراً مع اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار بغية العمل على إيجاد توافق أوسع في الآراء. واعترفت بالتقدم المحرز وشجعت اللجنة الخاصة على أن تواصل جهودها لتقديم نصوص متوازنة قادرة على اجتذاب أوسع تأييد ممكن.

٤٦- وقالت إن الاتحاد الأوروبي اضطر، كما حدث في السنوات السابقة، إلى تكرار اعتراضاته مرة أخرى على مشروع المقرر المتعلق بالأنشطة العسكرية، لأن تلك المسألة تقع خارج اختصاص اللجنة. لذلك، صوتت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مرة ثانية ضد مشروع المقرر.

مشروع القرار الثالث المتعلق بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، المقدم بموجب البند ٨٢ من جدول الأعمال (A/57/23 (Part III), chap.XIII, sect, C)

٤٧- أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية — الإسلامية)، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بروني دار السلام،

بليز، بنما، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب إفريقيا، جيبوتي، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، شيلي، الصين، عمان، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، الفلبين، فنزويلا، فييت نام، قطر، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاركيا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليسوتو، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، هايتي، الهند، اليمن.

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، آيرلندا، آيسلندا، البرتغال، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، غامبيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، لاتفيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، يوغوسلافيا، اليونان.

٤٨- اعتُمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ٨١ صوتاً مقابل لا شيء، وامتناع ٤٤ دولة عن التصويت.

٤٩- **السيدة نيلسن** (الدانمرك): تكلمت تعليلاً للتصويت على مشروع القرار الثالث باسم الاتحاد الأوروبي، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يجدد تأييده للوكالات المتخصصة في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المجالات الإنساني والفني والتعليمي. ومع ذلك، امتنع الاتحاد الأوروبي عن التصويت لأنه يعتبر أنه يَجب احترام ولايات هذه الوكالات احتراماً دقيقاً.

مشروع القرار A/C.4/57/L.3 ، المتعلق بالتسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المقدم بموجب البند ٨٣ من جدول الأعمال

٥٠- **الرئيس:** قال إن نيجيريا انضمت إلى المشتركين في تقديم مشروع القرار.

٥١- اعتُمدَ مشروع القرار *A/C.4/57/L.3*.

الإجراء المتخذ بشأن مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال

مشروع القرار A/C.4/57/L.2 بشأن مسألة الصحراء الغربية

٥٢- **الرئيس:** قال إنه ينبغي إضافة عبارة "للشعب" في الفقرة الثالثة عشرة من ديباجة مشروع القرار بعد عبارة "لا يزال يسبب معاناةً"؛ وفي الفقرة التالية من الديباجة ينبغي حذف كلمة "of" الواردة قبل عبارة "the efforts" في النص الإنكليزي.

٥٣- اعتُمدَ مشروع القرار *A/C.4/57/L.2*، بصيغته المعدلة شفوياً.

٥٤- **السيد هنتلي** (سانت لوسيا): قال إن وفده لا يريد أن يعوق اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء لكنه يثير قلقاً

شديداً لديه. وأشار إلى أن ممثل أنتيغوا وبربودا تكلم في جلسة سابقة باسم الجماعة الكاريبية فقال إن حق تقرير المصير يظل مبدأً أساسياً من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأنه يجب أن يُسمَحَ للشعب الصحراوي بممارسة هذا الحق. وقال إنه كان ينبغي أن يعترف مشروع القرار بجميع العوامل التي حالت دون إيجاد تسوية، مؤكداً أن المسألة مسألة إنهاء استعمار حيث يوجد للشعب الصحراوي حق غير قابل التصرف في تقرير المصير؛ وقال إن قرارات الأمم المتحدة السابقة التي دعت إلى تمكينه من ممارسة هذا الحق قد أُحبِطَت، وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير ضد من استهزأوا بإرادته؛ واقترح تدابير لضمان تنفيذ إرادة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

٥٥- **السيدة نيلسن** (الدانمرك): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرتبطة به – بلغاريا، وقبرص، والجمهورية التشيكية، وإستونيا، وهنغاريا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وتركيا – وبالإضافة إليها آيسلندا والنرويج، فقالت إن الاتحاد الأوروبي ما زال يتابع مسألة الصحراء الغربية عن كثب، ويرحب باعتماد مشروع القرار دون تصويت. وهو يؤيد حلاً سياسياً عادلاً ودائماً ومقبولاً لدى الطرفين ينص على حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير. وقال إنه يؤيد قرار مجلس الأمن ١٤٢٩ (٢٠٠٢) أيضاً ويدعو المبعوث الشخصي للأمين العام إلى متابعة جهوده، آخذاً في الحسبان دواعي القلق التي أعرب عنها الطرفان.

٥٦- وقال إن الجوانب الإنسانية للنزاع ما زالت مصدر قلق بالغ. وإن هناك حاجات معينة ملحة، كاحتجاز أسرى الحرب، ومصير الأشخاص الذين لا يعرف مصيرهم منذ بداية النزاع، ينبغي معالجتها على الفور. وينبغي أن يتعاون جميع الأطراف أيضاً مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تنفيذ تدابير بناء الثقة ومع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

٥٧- **السيد بنونة** (المغرب): قال إن مشروع القرار الذي اعتُمِدَ لتوِّه يكرر الإعراب عن النهج الذي دعا إليه مجلس الأمن. واستنتجت اللجنة أن من المستحيل تنفيذ خطة التسوية والاستفتاء، نظراً إلى الخلافات الأساسية بين الطرفين على الأحكام الرئيسية للخطة. ومن ثم أيدت الأمر باقتراح حل سياسي عهد به مجلس الأمن إلى الأمين العام ومبعوثه الشخصي، بينما يشير إلى أن الحل السياسي أساسي، لأن النزاع يشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية لمنطقة المغرب. وقال إن المملكة المغربية تؤكد من جديد استعدادها للتعاون التام مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي بغية التوصل إلى حل عادل ودائم، كما أعلنت عقب اعتماد قرار مجلس الأمن ١٤٢٩ (٢٠٠٢).

مشروع المقرر A/C.4/57/L.4 بشأن مسألة جبل طارق

٥٨- اعتُمِدَ مشروع المقرر *A/C.4/57/L.4*.

٥٩- **السيد هنتلي** (سانت لوسيا): قال إن وفده ليس راضياً تاماً عن مشروع القرار لأن الأمم المتحدة ملتزمة بالقضاء على الاستعمار وإن ولاية اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار هي ضمان تحقيق ذلك الهدف. واللجنتان مسؤولتان، في جملة أمور، عن رصد التطورات في الأقاليم غير المتعمتعة بالحكم الذاتي لكي تكون أعمالهما مستندة إلى الأحوال الراهنة. ويبدو أن الأمم المتحدة ترى أنه يمكن تحقيق إنهاء استعمار جبل طارق بتسوية النزاع بين إسبانيا والمملكة المتحدة. غير أن وفده يعتبر أنه لا يمكن بغير التعبير بحرية عن رغبات شعب الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي تقرير كيف ومتى يُنهى استعمار هذا الإقليم. وفي هذا

الصدد لاحظ وفده مع الارتياح البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا وأعلن أن أية تسوية يجب أن تأخذ في الحسبان المصالح المشروعة للمقيمين في المستعمرة. غير أن وفده كان يفضل أن يحيط مشروع القرار علماً بجميع التطورات، لا سيما المفاوضات بين إسبانيا والمملكة المتحدة فيما يتعلق بالسيادة المشتركة، وبأفعال شعب جبل طارق.

٦٠- **السيد أويارزون** (إسبانيا): قال إنه يفترض أن المتكلم السابق كان يتكلم بوصفه ممثلاً لسانت لوسيا لا بوصفه رئيساً للجنة الخاصة.

مشروع القرار الرابع بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة (A/57/23 (part III), chap. XIII, sect. D)

٦١- اعتُمِدَ مشروع القرار الرابع.

مشروع القرار الخامس بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة (A/57/23 (Part III), chap. XIII, sect. E)

٦٢- **الرئيس:** قال إن المشاورات ما زالت مستمرة بشأن **مشروع القرار المذكور، الذي سيُنظَر فيه في تاريخ لاحق.**

مشروع القرار السادس المتعلق بمسألة ساموا الأمريكية، وأنغيلا، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، وغوام، ومونتسيرات، وبتكيرن، وسانت هيلانة، وجزر تركس وكايكوس، وحزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/57/23 (Part III), chap.XIII, sect. F)

٦٣- اعتُمِدَ مشروع القرار السادس.

٦٤- **السيد تينلاين** (المملكة المتحدة): قال إنه يسر المملكة المتحدة أن تؤيد توافق الآراء بشأن مشروع القرار، كما حدث في السنوات السابقة. وأضاف أن قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ نال موافقة البرلمان في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢ وغيَّر تسمية "الإقاليم البريطانية التابعة" إلى "الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار"؛ وتسمية "مواطني الأقاليم البريطانية التابعة" إلى تسمية "مواطني الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار"، لكي تعكس الطبيعة الحديثة للعلاقة وللوفاء بالتزام أساسي قطعته بريطانيا على نفسها بإعطاء الجنسية البريطانية لمواطني الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار، الذين هم من الأقاليم المؤهِّلَة لتلك الجنسية.

٦٥- وقال إن حكومته وقعت، في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، مواثيق بيئية مع كبيري وزراء معظم أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار. والعمل جارٍ في إعداد خطط عمل في الأقاليم وتنفيذ مشروع تجريبي في جزر تيركس وكايكوس. وإن حكومته ستكون ممتنة إذا انعكس هذان التطوران الهامّان في مشروع القرار في المستقبل.

٦٦- **السيد أويارزون** (إسبانيا): قال إن إسبانيا شاركت في توافق الآراء دعماً لمشروع القرار. وهي تؤيد مبدأ تقرير المصير للأقاليم المعنية. وهي ترى، في الوقت نفسه، أن المبدأ المذكور ليس فقط مبدأً ذا أهمية لإنهاء استعمار الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأضاف أن هناك حالات محددة، مثل حالة جبل طارق، ينبغي أن يطبق عليها مبدأ السلامة الإقليمية، وفقاً لقرارات الجمعية العامة المختلفة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٣٠.